دور نظام ضمان الودائع في إدارة الأزمات المصرفية
دراسة حالة مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية

The role of the deposit guarantee system in banking crises management
Case study of the Palestinian Deposit Insurance Corporation

تاريخ الاستلام : 2022/07/07؛ **تاريخ القبول :** 2022/09/07

* عبد الرحمان خليف
ماجدة مدوخ

- مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط ، (الجزائر)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور نظام ضمان الودائع بوصفه أحد أهم شبكات الأمان المالي ، وتعتبر بمثابة ضمانة حقيقية للبنوك من الأخطار التي قد تتعرض لها ، حيث استعرضت هذه الدراسة تجربة مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بهذا الخصوص وبينت أن هناك اهتمام واضح بدور مؤسسات ضمان الودائع في تعزيز فعالية منظومة إدارة الأزمات المصرفية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية ، كما أوصت الدراسة بضرورة مواصلة تعزيز وتطوير منظومة ضمان الودائع وتعزيز الثقافة المالية وكذا التوعية بدور منظومة ضمان الودائع في إدارة الأزمات .

الكلمات المفتاحية: ضمان الودائع ؛ ودائع مصرفية ؛ أزمات مصرفية .

Abstract

This study aims to shed light on the role of the deposit guarantee system as one of the most important financial safety nets, and is considered as a real guarantee for banks from the risks that they may be exposed to.

Where this study reviewed the experience of the Palestinian Deposit Insurance Corporation in this regard and showed that there is a clear interest in the role of deposit insurance institutions in enhancing the effectiveness of the banking crisis management system in accordance with the best international standards and practices.

The study also recommended the need to continue to strengthen and develop the deposit guarantee system and enhance the financial culture, as well as raising awareness of the role of the deposit guarantee system in crisis management

Keywords: Deposit Insurance, Bank deposits, Banking Crisis.

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle du système de garantie des dépôts comme l'un des filets de sécurité financière les plus importants, et est considéré comme une véritable garantie pour les banques contre les risques auxquels elles peuvent être exposées.

Où cette étude a passé en revue l'expérience de la Société palestinienne d'assurance des dépôts à cet égard et a montré qu'il existe un intérêt évident pour le rôle des institutions d'assurance des dépôts dans l'amélioration de l'efficacité du système de gestion des crises bancaires conformément aux meilleures normes et pratiques internationales.

L'étude a également recommandé la nécessité de poursuivre le renforcement et le développement du système de garantie des dépôts et d'améliorer la culture financière, ainsi que la sensibilisation au rôle du système de garantie des dépôts dans la gestion de crise

Mots clés: garantie des dépôts, dépôts bancaires, crises bancaires

* Corresponding author, e-mail: ar.khelif@lagh-univ.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2022.

I - مقدمة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية أواخر 2008 أولت السلطات الرقابية اهتماما بالغا لموضوع إدارة الأزمات بهدف تحليل التحديات التي قد تواجهها البنوك والمؤسسات المالية، حيث أثبت التجارب أهمية وجود إطار قانوني واضح وصريح وإطار احترازي للتعامل مع البنوك التي تواجه تحديات بمراحل مبكرة.

أمام هذا الواقع خلصت العديد من السلطات الرقابية إلى ضرورة إنشاء نظام لحل الأزمات ، يوفر لهم مجموعة من الأدوات المرنة الموثوقة التي تمكنهم من التدخل مبكرا وبسرعة في التعامل مع البنك الضعيف أو المهدد بالفشل وقد تم منح نظام ضمان الودائع دورا رياديا في هذا المجال .

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق، سيتم التطرق إلى بيان دور نظام ضمان الودائع في حل الأزمات المصرفية بوصفه أحد أنظمة الإنذار المبكر لها عبر طرح الإشكالية التالية:

ما دور نظم ضمان الودائع المصرفية في إدارة ومعالجة الأزمات المصرفية ؟

أهمية البحث:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال الأهمية القصوى التي توليها النظم الحديثة لمسألة ضمان الودائع المصرفية في تحقيق استقرار النظم المصرفية والمالية .

أهداف الدراسة:

- إبراز الإطار المفاهيمي لإطار حل الأزمات المصرفية .
- إبراز الإطار المفاهيمي لنظام ضمان الودائع ودوافع التأسيس.
- التطرق إلى واقع تجربة دور مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية في حل الأزمات المصرفية

فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه ، تسعى الدراسة إلى إثبات هذه الفرضية:

يؤدي نظام ضمان الودائع دورا فعالا ورياديا في إدارة ومعالجة الأزمات المصرفية.

أقسام الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب الدراسة الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور كالأتي:

- ✓ **المحور الأول: مفاهيم اساسية حول ادارة الأزمات المصرفية**
- ✓ **المحور الثاني: نظام ضمان الودائع المصرفية**
- ✓ **المحور الثالث: دراسة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع**

II.مفاهيم اساسية حول ادارة الأزمات المصرفية

يعتبر تحديد وجود مشكلة لدى البنك وإيجاد حل لها أمراً هاماً لضمان سلامة البنك، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل، حيث تعتبر البنوك المكون الرئيسي للنظام المالي كما أن تعثر أي بنك ستكون آثاره السلبية كبيرة على الاقتصاد بشكلٍ عام مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المالي

1. مفهوم الأزمة المصرفية:

عرفت الأزمة المصرفية بأنها" هي التي تحصل إذا ما تم استهلاك معظم أو جزء كبير من رأس مال النظام المصرفي من خلال التخلف عن إيفاء القروض، وهي التي تحدث في مصارف متعددة عندما تفلس في آن واحد، وهذا ما يتطلب تدخل سريع من الحكومات ".[1]

كما ورد تعريف أخر للأزمة المصرفية بأنها "هي التي تبدأ بحوادث تشير إلى إستنفاذات (Bank Runs) في المصارف تقود إلى إغلاقها، او دمجها او تأميمها من قبل جهات عامة او مؤسسات مالية، وفي كثير من الأحوال فإن المشاكل المصرفية لا تنشأ من طرف المطاليب، لكن من الانحدار الطويل الأمد في نوعية الأصول كما هو الحال في انهيار أسعار العقارات أو زيادة الإفلاس في القطاع الغير مالي" .[2]

وعموما يمكن القول بأن تعريف الأزمة المصرفية صعب التحديد، و يمكن تصنيف مشاكل المصارف على أنها أزمة مصرفية حقيقة حالة تحقق شرط واحد من الشروط الأربعة التالية[3] :

- عند ارتفاع نسب الأصول المعدومة إلى أكثر من 10 % من إجمالي أصول الجهاز المصرفي
- عندما تبلغ عملية الإنقاذ على الأقل 2% من الناتج المحلي الإجمالي
- عندما تقضي مشاكل القطاع المصرفي إلى تأميم المصارف على نطاق واسع
- عند حصول إستنفاذ واسع للمصارف او عند أخذ إجراءات طارئة كتجميد الودائع وتمديد غلق المصارف او سن قوانين من الحكومات لتعميم ضمان الودائع لاحتواء الأزمة

2. أسباب الأزمة المصرفية:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى نشوب الأزمات المصرفية نذكر منها:

أ) أسباب إدارية : حيث أن الإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعملية الإدارية مخالفة لواحد او أكثر من النقاط التالية[4]:

- ✓ عدم وجود إستراتجية محددة وواضحة
- ✓ عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص
- ✓ عدم تناسب الهيكل التنظيمي وإحتياجات العاملين
- ✓ حدوث تجميل في البيانات المالية

ب) أسباب فنية : وتتمثل في العناصر التالية[5] :

- ✓ التوسع الكبير في منح الائتمان بجميع أنواعه على أسس غير سليمة،
- ✓ توفر السيولة العالية لدى المصارف بسبب ضخامة حجم الودائع مما يجعل المصارف تندفع في منح التسهيلات والقروض
- ✓ المنافسة بين المصارف
- ✓ الصلاحيات الواسعة لمدراء الفروع
- ✓ لا تقترن الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع
- ✓ بعض المصارف لا تلتزم بالتعليمات وماهو مخصص في منح الائتمان

ج) التحرير المالي: في حالة تحرير معدلات الفائدة يمكن للبنك أن يخسر الحماية التي

وضعتها 16 السلطات النقدية والتنظيمية والتشريعية، وكذالك دخول منافسين جدد يرفع من الضغط على البنوك بهدف التعامل الجدي مع الأنشطة المخاطرة، ما لم يتم تعزيز وتقوية اطر الرقابة والتنظيم قبل التحرير المالي، حيث سجل كاميسكي و رينهارت (reinhart et kamisky) في سنة 1995 أن 18 أزمة مصرفية من أصل 25 أزمة حدثت بعد تحرير القطاع المالي ب 05 سنوات.[6]

د) ضعف الانضباط المالي : يمثل الافتقار إلى الانضباط المالي أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى اندفاع الدول نحو الأزمات المالية و المصرفية و يكون ذلك عندما لا تتوفر نفس المعلومات للجميع و حينها تنعدم الثقة بين تلك الأطراف (المقرض و المقترض). هذا ينتج عنه معلومات غير متماثلة وهي تعبر عن موقف يكون احد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين مما يترتب على ذالك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقيم المخاطر بشكل سليم و ينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة كما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية في نفس الوقت تنشا ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني حيث لا يستطيع من لديه معلومات منع الآخرين من الاستفادة منها[7].

3. إطار إدارة الأزمات المصرفية:

قام مجلس الإستقرار المالي بتعريف منظومة إدارة الأزمات" بأنها مجموعة من التدابير والقواعد القانونية التي تعزز من قدرة السلطة المسؤولة عن حل الأزمة (Resoltion Authority) على إتخاذ إجراءات وتقنيات حل تجاه مؤسسة مالية أو بنك في حال حدوث تدهور في المركز المالي،وذلك من أجل ضمان استمرارية الخدمات المصرفية والوظائف المالية الحيوية ، وتجنب أي تأثير على الإستقرار المالي من خلال آليات الإنقاذ ، مع عدم اللجوء أو اللجوء المحدود إلى التمويل العام ".[8]

1.3. بناء منظومة إدارة الأزمات:عملت عدد من السلطات النقدية على بناء منظومة شاملة لإدارة الأزمات تتألف من[9]:

- إجراءات احترازية تحد من احتمالية حدوث الأزمات ، تتمثل في توفر أنظمة إنذار مبكر وإجراءات الرقابة الإفرادية والكلية، والتي تكون ضمن الأعمال المستمرة لكل إدارتي الرقابة المصرفية والاستقرار المالي في المصارف المركزية
- إجراءات تصحيحية للتعامل مع البنوك التي تواجه تحديات أو تعاني بعض نواحي الضعف
- إجراءات لإدارة الأزمات بما فيها المقرض الملاذ الأخير (Lender of Last Resort) وتوفر تقنيات للحل(Resolution Techniques)، للتعامل مع البنوك التي أصبحت غير قادرة على الاستمرار.
- إجراءات لتخفيف آثار الأزمات، مثل ضمان الودائع.

2.3.أدوات إدارة الأزمات المصرفية : هناك أربعة أدوات يتم استخدامها في منظومة إدارة الأزمات على النحو التالي[10]:

أ- الشراء والتحمل (Purchase and Assumptions): يقصد بعملية الشراء والتحمل قيام بنك لا يعاني من أية صعوبات بشراء بعض او كل موجودات البنك الفاشل الغير قابل للإستمرار، وكذلك تحمل بعض او كل إلتزاما هذا البنك، وتتطلب هذه العملية سحب رخصة البنك الذي يعاني من صعوبات من قبل السلطة الرقابية، حيث ان البنك المشتري يقوم بشراء موجودات البنك ولا يتم شراء رخصته

ب- البنك التجسيري (Bridge Bank) : تهدف هذه الأداة إلى قيام السلطات الرقابية بإنشاء بنك مؤقت، حيث يمكن استخدام هذه الأداة للحفاظ على الوظائف الهامة للبنك في انتظار البحث عن مشتر، أي أن الهدف من إنشائه هو تقليص الفجوة بين تعثر البنك والوقت اللازم للمصرف المركزي لتقييم وتسويق البنك بطريقة مرضية لأطراف أخرى والبحث عن مشتري مناسب سواء من بنوك أخرى او من قبل مستثمرين جدد

ج-أداة فصل الأصول: يتم استخدامها لنقل الأصول والالتزامات لمؤسسة مستقلة لتسيير الأصول، يتم إنشاؤها مؤقتا لإستلام الأصول والحقوق والالتزامات الخاصة بالمؤسسات الخاضعة لإجراءات الحل او للبنك التجسيري، هذه الأصول يتم إدارتها بواسطة هذه الهيئة بهدف زيادة قيمتها إلى أقصى حد ممكن للبيع او للتصفية المنظمة، وقد تكون ملكيتها كليا او جزئيا لسلطة عامة واحدة او أكثر ، بما في ذلك عند الاقتضاء، سلطة الحل.

د-أداة الإنقاذ الداخلية: بموجب هذه الأداة، يتم تحميل الخسائر لمالكي ودائني البنك المتعثر، حيث يمكن لهذه الاداة استيعاب الخسائر، إما عن طريق تحويل الالتزام إلى أداة رأسمالية أساسية، مثل السهم، او عن طريق خفض القيمة الرئيسية للالتزام. هذه الخطة تسمح بتخفيض الديون المستحقة على البنك لدائنيه أو تحويلها إلى مساهمات .

III.نظام ضمان الودائع المصرفية:

صاحب ظهور نظام التأمين على الودائع في كثير من الدول على أثر أزمات مالية تعرضت لها البنوك على وجه التحديد، نتيجة اعتمادها على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل مقارنة بمصادرها الداخلية ما جلها مدينة بأرصة مالية ضخمة من أموال المودعين لا تتناسب مع حقوق الملكية لديها ، وقد وزادت أهمية هذا الضمان مع اتساع التعامل المصرفي واحتلال الجهاز المصرفي في كل بلد الصدارة في النشاط المالي والاقتصادي ،ولهذا أضحت أنظمة ومؤسسات التأمين على الودائع أمرا لا غنى عنه بالنسبة للعمل المصرفي المعاصر.

1.مفهوم نظام ضمان الودائع ونشأته التاريخية:

1.1. مفهوم نظام ضمان الودائع:

تعرف الجمعية الدولية لضمان الودائع النظام بأنه "النظام الذي ينشأ إلى حماية لحماية المودعين اتجاه الخسائر التي يمكن أن تلحق ودائعهم المضمونة في حالة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين"[11]

حيث ينصرف المفهوم الأساسي لنظام ضمان الودائع في الدول التي تطبق هذا النظام إلى حماية صغار المودعين بالعملة المحلية للدولة من مخاطر إفلاس البنوك أو توقفها عن الدفع من خلال مساهمة البنوك المشتركة في نظام صندوق للتأمين على الودائع والذي يغذي بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم البنوك بسدادها، أو من خلال تقرير حقوق الامتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالبنك خلال إفلاسه في حدود مبالغ معينة من ودائعهم كحدود قصوى. وفي معظم الأحوال تقوم تلك الأنظمة على أساس وضع حد أقصى من ودائع العميل الواحد لدى البنك كي يشمله التأمين، وذلك تأكيدا على الغرض الأساسي من النظام وهو حماية صغار المودعين.[12]

ففكرة ضمان الودائع في أن يقوم كل بنك بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع لديه على جهة معينة ينشئها البنك المركزي أو يشارك في إدارتها، وإذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة إفلاس البنك أو توقفه عن الدفع تتولى هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها.[13]

2.1:النشأة التاريخية لنظام ضمان الودائع:

تم إنشاء أول نظام ضمان للودائع في تشيكوسلوفاكيا عام 1924م، حيث تم إنشاء صندوقين، أحدهما صندوق الضمان الخاص لمساعدة البنوك المحلية والآخر صندوق الضمان العام لتشجيع الادخار وسلامة الودائع وتطويرها، ثم تلتها في ذلك المضمار

الولايات المتحدة، حيث أنشأت المؤسسة الفدرالية لضمان الودائع بموجب قانون المصارف لعام 1933 م.[14]
وبعد مضي فترة على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء هذه المؤسسة قامت تركيا بإنشاء صندوق تصفية المصارف عام 1960، كما قام عدد من الدول الأوروبية وبعض دول العالم الثالث بإنشاء أنظمة ضمان الودائع حيث أقامت ألمانيا عام 1974 نظاما خاصا لحماية أموال المودعين بعد انهيار مصرف هيرشتات، وأنشأت بريطانيا نظام لحماية المودعين في عام 1979 بعد ان حصلت فيها أزمات مصرفية حادة، وأقامت إيطاليا في الثمانينات نظاما لحماية الودائع، تلتها فرنسا عام 1985 عقب انهيار المصرف السعودي الفرنسي، وفيما يخص العالم العربي تعتبر لبنان أول دولة اهتمت بإنشاء نظام لحماية الودائع بعد انهيار بنك إنترا الذي أعتبر من اكبر المؤسسات المصرفية في ذلك الوقت، حيت كان إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع سنة 1967 أول مبادرة في هذا المجال.[15]

2.أهمية ومبررات إنشاء نظام ضمان الودائع:

1.2. أهمية نظام ضمان الودائع

تتمثل أهميته نظام ضمان الودائع في[16]:

- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الأزمات المصرفية .
- الحد من تعرض خزينة الدولة للخسائر نتيجة انهيار بنك أو أكثر.
- تدعيم ثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل التعثر المصرفي.
- توفير جو مناسب من الثقة للمودعين والعملاء في النظام المصرفي وتعزيزها والحفاظ عليها.
- العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة البنوك وتدعيم الثقة فيها من خلال الدور الوقائي.
- حماية المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي تنتج في حال إخفاق أحد البنوك.
- توفير مناخ مناسب للمنافسة بين البنوك الصغيرة مع البنوك الكبيرة.

2.2. مبررات إنشاء نظام ضمان الودائع:

يوجد مبررين منطقيين من الممكن النظر إليهما على أساس أنهما يفسران إلى حد بعيد مدى منطقية إنشاء نظام ضمان الودائع وهما[17]:

- **المبرر الأول**: وهو السبب المباشر والمتعلق بحماية المودعين وزبائنهم بوصفهم من يقومون بطلب مختلف الخدمات المصرفية، حيث إن الهدف من وراء نظام ضمان الودائع هو التأكيد لجمهور المودعين بأنه تتوفر لأموالهم الحماية اللازمة من تحمل الخسائر
- **المبرر الثاني**: يعد السبب الغير مباشر والمتعلق بتخفيض المخاطر النظامية في القطاع المصرفي بمعنى تخفيض مخاطر حدوث أزمات مصرفية، وذلك يشمل على سبيل المثال التخفيف من خوف المودعين ومنعهم من التهافت على سحب ودائعهم عند حدوث أي أزمة، الأمر الذي يحول دون حدوث حالة من الذعر المصرفي.

3.دور نظام ضمان الودائع على البنوك التجارية:

يتضح دور نظام ضمان الودائع من خلال دورين :

1.3.الدور الوقائي لأنظمة ضمان الودائع:

تنص معظم تشريعات أنظمة ضمان الودائع الحماية الوقائية وليس العلاجية أي أنها تهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على البنوك قبل وصول البنك إلى مرحلة التوقف عن الدفع، إلا ان هذا الدور الوقائي يتفاوت من بلد إلى آخر، فمثلا في السودان

أعطى القانون للصندوق سلطة جمع البيانات والمعلومات والتقارير البنوك مباشرة أو عن طريق بنك السودان مع صلاحية إجراء مراجعة خاصة لأي بنك او تفتيش دفاتره بواسطة بنك السودان من أجل التأكد من السلامة المالية لأي بنك.[18]

2.3.الدور العلاجي لأنظمة ضمان الودائع:

حيث يلاحظ أنه هناك العديد من المشكلات المصرفية التي يكون أحدها سببا في افلاس بنك أو إعساره، ومن هنا يبرز الدور العلاجي لنظام ضمان الودائع من خلال التدخل عند المشكلة وتقديم القروض اللازمة بأسعار فائدة مدعمة او وضع المصرف تحت سيطرة المؤسسة أو تعويض المودعين.

IV.دراسة حالة مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية :

تعتبر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الدعامة الرئيسية المستدامة والملاذ الآمن لودائع المتعاملين مع القطاع المصرفي .

1. نشاة المؤسسة وأهدافها :

أُنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودِعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكّنها من القيام بمهامها كضامن للودائع ومُصفٍ للبنوك، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً، والمتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية، وفق آليات محددة تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها[19].

وتشمل أهداف المؤسسة ما يلي[20]:

- حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقا لسقف التعويضات المحدد بقانونها.
- تعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على استقراره، ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام الودائع.
- تعويض أصحاب الودائع لدى البنوك تحت التصفية وفقا للسقف المحدد.

2. حقوق ملكية مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية ومصادر تمويلها:

تتكون حقوق ملكية مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية وفق أحكام المادة (14) من قانونها كما يلي:

- مساهمة الحكومة الفلسطينية بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي او ما يعادلها تدفع لمرة واحدة فقط
- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها 100 ألف دولار او ما يعادلها يدفعها العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشرة يوما من التاريخ الذي يصبح فيه عضوا في نظام ضمان الودائع
- الاحتياطات التي تكونها المؤسسة من الاشتراكات السنوية للبنوك الأعضاء

كما تتكون مصادر تمويلها مما يلي:

- رسوم الاشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي
- عوائد استثمار أموال نظام ضمان الودائع
- القروض التي تتحصل عليها المؤسسة بموجب أحكام المادة (5) من قانونها
- المنح المقدمة إلى المؤسسة من أي جهة يوافق عليه مجلس إدارتها .

3. ضمان الودائع لدى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع :

1.3.العضوية:

تعد العضوية إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطنة النقد الفلسطينية، سواءا اكانت

بنوكا تجارية ام إسلامية، حيث بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون 13 بنكا في العام 2020 منها 7 بنوك محلية و6 بنوك وافدة ، والجدول الموالي، يوضح البنوك الأعضاء لنهاية العام 2020 كما يلي:

الجدول رقم (01):المصارف الأعضاء في صندوق ضمان الودائع بنهاية 2020

الوحدة: مليون دولار امريكي

المصارف الأعضاء	تاريخ التأسيس	عددالفروع والمكاتب	إجمالي الموجودات
البنوك المحلية			
فلسطين م .ع.م	1960	74	4.577.6
الإستثمار الفلسطيني	1995	21	1.699.5
القدس	1995	39	1.595.9
البنك الوطني	2006	37	1.558.1
الإسلامي العربي	1996	27	1.467.1
الإسلامي الفلسطيني	1997	45	661.1
الصفا	2016	9	332.6
البنوك الوافدة			
القاهرة عمان	1986	22	4.610.2
الأردن	1994	40	1.129.7
العربي	1994	33	774.3
الأهلي الأردني	1995	10	763.5
الإسكان للتمويل والتجارة	1995	15	494.3
العقاري المصري العربي	1994	7	222.5

المصدر: مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، التقرير السنوي لسنة ،2020، ص 29

حيث بلغ اجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2020 حوالي 19,886.2مليون دولار مقابل 17,343.2مليون دولار في نهاية العام 2019 ، بزيادةٍ قدرُها 2,543 مليون دولار ونسبتُها 14.7 % ، مقابل زيادةٍ قدرُها 1,122.5 مليون دولار ونسبتُها 6.96 % خلال العام 2019 ، كما ازداد عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2020 ، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين 379 في نهاية العام 2020 ، مقابل 370 في نهاية العام 2019 أي بزيادة مقدارُها (9) فروع ومكاتب، وهذا تطبيق لسياسة التفرع التي اعتمدتها سلطة النقد الفلسطينية بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للجمهور.

2.3 نطاق التغطية:

يشمل نظام ضمان الودائع داخل فلسطين جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء سواءا أفراد أو شركات، ويستثنى من ذلك الودائع التالية: ودائع الحكومة ومؤسساتها، ودائع سلطة النقد الفلسطينية، وودائع ما بين البنوك الأعضاء، وودائع شركات التأمين وشركا ت الإقراض المتخصصة وشركات الوساطة المالية المرخصة من قبل الجهة الرقابية الخاضعة له، والتأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها، وودائع ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف الفلسطيني ، وودائع مدققي حسابات العضو و أو أعضاء الرقابة الشرعية لديه، وودائع الإستثمار المقيد بالنسبة للبنوك الإسلامية .

حيث بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 14,482.7 مليون

دولار في نهاية عام 2020 مقارنة ب 12,725.7 مليون دولار في نهاية عام 2019وبنسبة ارتفاع بلغت 13.81 % ، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 1,806 ألف مودِع، بمتوسط وديعة بلغ 8,384 دولار لعام 2020 مقارنة ب 1,730 ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ 7,735 دولار لعام 2019.

الشكل رقم 1 : ودائع العملاء الخاضعة لقاون ضمان الودائع الفلسطيني

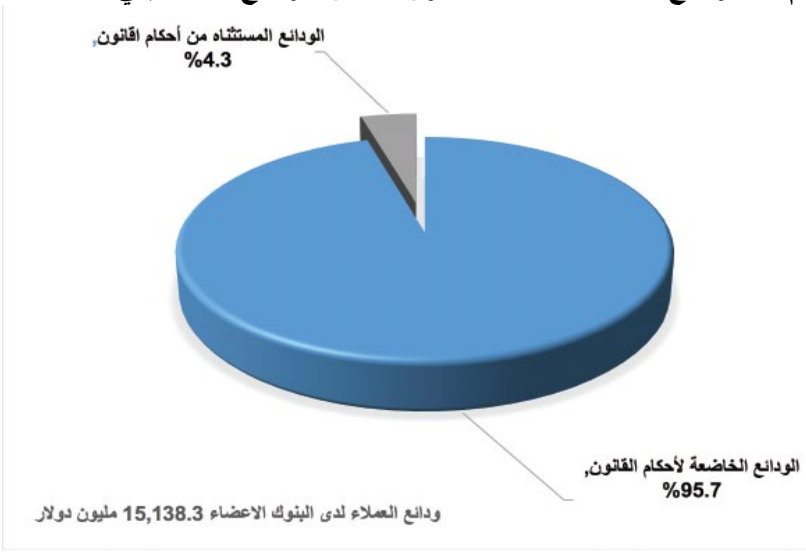

المصدر: مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية،التقرير السنوي 2020، ص 32

حيث شكلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته 95.7% من إجمالي ودائع العملاء الأعضاء في نهاية سنة 2020، كما بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل حوالي 93.54% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون بنهاية عام 2020، كما شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبته 21.65% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بنهاية 2020،في حين شكلت الودائع المضمونة جزئيا ما نسبته 78.35% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بنهاية 2020، ها وقد بلغت نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى اكبر بنك في نهاية عام 2020 ما نسبته 22.25%، في حين بلغت نفس النسبة لدى اكبر بنكين ما نسبته 44.12%، وما نسبته 54.73% لدى اكبر ثلاثة بنوك، والجدول الموالي يوضح أهم مؤشرات ودائع العملاء في البنوك الأعضاء للفترة 2013-2020

الجدول رقم (02):أهم مؤشرات ودائع العملاء في البنوك الأعضاء للفترة (2013-2020)

الوحدة: مليون دولار امريكي

البند/نهاية الفترة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو%
إجمالي الودائع لدى البنوك الأعضاء	8,303.70	8,934.50	9,654.20	10,604.70	11,982.50	12,227.30	13,384.70	15,138.30	13.10
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	7,583.00	8,120.00	8,936.00	9,713.00	11,099.00	11,516.00	12,726.00	14,483.00	13.80
قيمة التعويض الفوري	2,219.00	2,409.00	2,619.00	2,839.00	4,412.00	4,490.00	4,871.00	5,459.00	12.10

المصدر: مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، التقرير السنوي 2020، ص 34.

4. دور مؤسسة ضمان الودائع في تقنيات إدارة الأزمات المصرفية في فلسطين:

يوضح الجدول الموالي دور مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية في استخدام تقنيات حل الأزمات المصرفية المتوقع حدوثها في الجهاز المصرفي الفلسطيني كما يلي:

جدول رقم (03): دور مؤسسة ضمان الودائع في تقنيات حل الازمات المصرفية في فلسطين

تقنيات الحل	دور مؤسسة ضمان الودائع
البنك التجسيري	المؤسسة هي الممول لعملية إنشاء مصرف تجسيري، إذا تبين أن إتخاذ هذا الإجراء أقل كلفة من السير في إجراءات تصفية العضو
الشراء والتحمل	المؤسسة هي الممول لعملية الشراء والتحمل، إذا تبين ان إتخاذ هذا الإجراء أقل تكلفة من السير في إجراءات تصفية العضو
الدمج والاستحواذ	المؤسسة هي الممول الوحيد لعملية الدمج والإستحواذ، إذا تبين ان إتخاذ هذا الإجراء أقل كلفة من السير في إجراءات تصفية العضو
التصفية	المؤسسة هي المصفي الوحيد للبنوك الأعضاء بوجب قانونها، بعد إتخاذ قرار بالتصفية من قبل سلطة النقد الفلسطينية

المصدر: رامي يوسف عبيد ، (2022)، منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف، صندوق النقد العربي ،أبو ظبي الامارات العربية المتحدة ، https://www.amf.org.ae/ar تم الإطلاع بتاريخ 2022/08/01 ، ص 43

كما يوضح الجدول رقم 04 دور مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية في التعامل مع الأزمة المصرفية قبل وأثناء وبعد وقوعها كما يلي:

الجدول رقم (04): دور مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية في التعامل مع الأزمة المصرفية

قبل الأزمة	**التنسيق الدائم مع سلطة النقد الفلسطينية من خلال تبادل المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بأوضاع البنوك وخاصة البنوك التي لديها مؤشرات مخاطر او أصبحت مخاطرها مرتفعة**
أثناء الأزمة	تتولى المؤسسة إجراء تحليل الكلفة الأقل لتمويل تدابير الإصلاح المقررة من قبل سلطة النقد باعتبارها جهة الاختصاص بالإصلاح من مواردها الذاتية للعضو الذي تعرض لصعوبات جوهرية تؤثر على مركزه المالي وتهدد بانهياره، بما في ذلك تمويل الشراء والضم او تمويل المصرف التجسيري أو أي أداة إصلاح أخرى اذا تبين ان اتخاذ هذا الإجراء أقل كلفة من من السير في إجراءات تصفية العضو.
بعد الأزمة	بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية لتقييم آثار الأزمة، وفي حال لم تنجح أي من الخيارات والإجراءات التصويبية والتدابير الإصلاحية، يتم اتخاذ قرار بتصفية المصرف من قبل سلطة النقد الفلسطينية وتكون

المصدر:رامي يوسف عبيد ، (2022)، منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف، صندوق النقد العربي ،أبو ظبي الامارات العربية المتحدة ، https://www.amf.org.ae/ar تم الإطلاع بتاريخ 2022/08/01 ، ص 62.

V.الخاتمة:

يعد نظام ضمان الودائع أحد أهم أركان الاستقرار المالي، بالنظر إلى دوره الهام في طمأنة المودعين وتعزيز ثقتهم في النظام المالي فضلا عن دور مؤسسات ضمان الودائع في تعزيز فعالية منظومة إدارة الأزمات المصرفية. وعلى هذا الأساس سارت مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية في اضطلاعها بمسؤولية توفير تقنيات لحل وإدارة الأزمات المصرفية المتوقع حدوثها. من خلال الكشف المبكر عن المشاكل والصعوبات والتقليل من احتمالية تكرارها أو تطورها قبل أن تؤثر على استمرارية عمل المصرف بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية بالشكل الذي يضمن حماية أموال المودعين وبأقل تكلفة ممكنة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن عرضها كالآتي:

- تهيئة البيئة التشريعية لمنظومة إدارة الأزمات المصرفية لضمان تقديم الحلول المناسبة في التوقيت المناسب بسلاسلة.
- الاهتمام بنشر الوعي والثقافة المالية والتوعية بدور نظام ضمان الودائع في إدارة الأزمات
- تدعيم الدور الوقائي لمؤسسات ضمان الودائع من خلال منحها حق القيام بتتبع الوضعية المالية للمصارف العاملة في القطاع المصرفي.
- العمل على إصدار دليل خاص حول إدارة الأزمات المصرفية بالتنسيق بين البنوك المركزية ومؤسسات ضمان الودائع

المراجع

1 Ergungor, O.Emre; Thomson, James B.; 2005. "Systemic Banking Crises". The Federal Reserve Bank of Cleveland ,USA. P4

2 Kaminsky, Graciela L.; Reinhart, Carmen M.; 1996. "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems". Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington.D.C, USA .;P5

3 Demirgüç-Kunt, Asli; Detragiache, Enrica; 1998. "The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries". IMF Staff Paper, Vol. 45, No 1P90-91

4 الزبيدي ، حمزة ، (2000) التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 282

5 الخزرجي، سميرة ، (2004)، مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى البنوك، للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي.العراق ، ص 10.

6 حريري، عبد الغني، (20-21 أكتوبر 2009) ، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي ،الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 5

7 حريري، عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 5

8 عبيد ، رامي يوسف،(2022)، منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف، صندوق النقد العربي ،أبو ظبي الامارات العربية المتحدة ، https://www.amf.org.ae/ar تم الإطلاع بتاريخ 2022/08/01، ص 11

9 عبيد ، رامي يوسف،(2022)،مرجع سبق ذكره، ص 2،3.
10 الناصري عبد الرحيم، عبيد رامي يوسف، (2020)،منظومة حل الازمات المصرفية ونظام ضمان الودائع،صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة،https://www.amf.org.ae/ar تم الإطلاع بتاريخ 2022/08/01.ص12،16
11 شوذار، حمزة ، (2017)، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،ص 161.

12 اتحاد المصارف العربية،(1993) ،الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته، بيروت، لبنان ،ص 184.
13 بلعزوز ، بن علي (2008) مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة شمال افريقيا، العدد50، ،ص 119.
14 الأعرج، رأفت علي ،(2009) ، مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي ، الجامعة الأسلامية غزة ، فلسطين، ص 28.
15 زاير، علي حسين،العبيدي، نهاد عبد الكريم ،(2015)، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية العدد 33، مجلد 10. ص6.
16 مصرف سورية المركزي، (2007). ورقة عمل حول أنظمة ضمان الودائع، الجمهورية العربية السورية، ص 5.

17 الأعرج، رأفت علي، مرجع سبق ذكره، ص47.
18 بلعزوز ، بن علي مرجع سبق ذكره، ص 117.
19 مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية (2020) ، التقرير السنوي https://www.pdic.ps/Home، تم الإطلاع بتاريخ 2022/08/02، ص 37
20 مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 37